البيئة في منطقة الفرات الاوسط: تجـــاوزات خطـــيرة لايمنعـــها احـــد

بابل / مكتب المدى / محمد هادي

تبذل الدول والمدن في العالم الاموال الطائلة في سبيل حماية انهارها والاعتناء بضفافها وتؤسس الحدائق والمناطق الخضرعلى جانبيها بل تجعل الانهار معلماً جمالياً سياحياً ومظهراً من مظاهر البيئة النظيفة . ونهر الحلة نبض الحياة في المدينة وعلامة من علامات جمالها وبدلاً من ان يستغل لنواحي جمالية أخذت التجاوزات البيئية تزداد يوماً بعد آخر على هذا النهر حتى اصبحت تشكل خطراً كبيراً على حياة المواطنين.. اضافة الى الخروقات الكبيرة التي تحدث في تلوث البيئة داخل المدينة واننا نتساءل مالذي نتوسمه من الجهود التي تبذل من قبل دوائر الدولة وهي ومن يعمل بها ادرى واعلم ان الغاية من وجود مثل هكذا دوائر هي خدمة الناس ولاشيء غير ذلك الا اننا وللاسف الشديد نرى ان بعض هذه الدوائر لاتهتم سوى بعقد المؤتمرات والندوات والقاء التصريحات الطنانة التي لاتغني ولاتسمن وحالما تنتهي هذه الندوات وتنفض تلك الاحتفاليات يعود كل شيء الى ماكان عليه ان لم يكن أسوأ.

قرارات بلامتابعة

فالقرارات التي تتخذ ويعرفها الجميع حتى الذين قاموا بأصدارها لاتطبق ولاتجد من يتابعها وليس هناك تدقيق او معالجة لاي ظاهرة.. ومديرية البيئة في محافظة بابل وفي منطقة الفرات الاوسط عامة التي استبشر الناس كونها تابعة لوزارة البيئة نجدها ناشطة في عقد الندوات وتعليق اللافتات وتصوير الافلام عن الواقع البيئي المرير الذي تعيشة المحافظة غير انها لم تتخذ اية اجراءات من شأنها ان تكبح جماح التلوث البيئي ومن يقوم به ويتسبب في حدوثة.

واذا كان اهم مافي البيئة الماء والهواء فتعالوا معي احدثكم عن مصدر الماء الوحيد في المدينة وهو شط الحلة..

ان الماء الذي يشربه الناس لايصلح للاستخدام البشري بسبب كونه ملوثاً واسباب هذا التلوث كثيرة منها عدم وجود شبكات مياه جديدة اضافة الى عدم كفاءة العاملين وقلة مواد التصفية وعدم معرفة العاملين بطريقة الاستخدام الصحيح لهذه المواد وكل هذا يتسبب بظهور حالات كثيرة من امراض وبائية مثل: الكوليرا والتايفوئيد وازدياد الاصابات بأمراض الكلية والتهاب المجاري البولية وهذه الامراض سببها الرئيس المياه الملوثة وغير الصالحة ولاجل معرفة اسباب تلوث المياه والبيئة.

نهر الحلة

سألت (المدى) الدكتور حسن علوان بيعي خبير منظمة الصحة العالمية فاجاب: ان نهر الحلة يمثل روح البيئة في المدينة ولكنة للاسف الشديد يتعرض الى تجاوزات المصانع المحاذية حيث مد البعض منها انابيب تحمل الفضلات الصناعية الى داخله اضافة الى قيام اصحاب المولدات برمي الفضلات من الدهون الى النهر وكل هذه الاسباب وغيرها تجعل النهر عرضة للتلوث.

سألناه: ومالحل برأيك؟

أجاب: الحل لدى الجهات المسؤولة بضرورة المحاسبة ومنع التجاوز.

استمعنا بعد ذلك الى الدكتور عماد الطالباني مدير السلامة الصحية في بابل وهو يتحدث عن البيئة بألم وعن نهر الحلة بالذات قائلاً :ان نهر الحلة يتعرض للعديد من الملوثات التي تطرح فيه والتجاوزات مستمرة وتشكل يوماً بعد آخر خطراً كبيراً على حياة المواطن كون النهر يمثل المصدر الوحيد للمياه الصالحة للشرب ومن اهم التجاوزات على نهر الحلة والحديث للدكتور الطالباني:

-قيام بعض اصحاب المطاعم والمحلات برمي الفضلات في النهر.

-ورمي فضلات اصحاب محلات الحلاقة فيه وهذا خطر كبير جداً.

-والسماح برمي فضلات محركات السقي التي يضعها المزارعون على كتف النهر.

-وقيام بعض المضمدين واصحاب الصيدليات برمي الحاقن (السرنجات) والادوية التالفة في النهر وهذا غير صحيح على الاطلاق.

-ورمي الحيوانات النافقة في النهر.

-وقيام مجموعة من الاطباء بمد ساقية من احواض ترسيب المخلفات التي لاتسحب وتركها تذهب الى النهر.

-والقيام بعمليات الذبح غير الصحي للقصابين وتسرب الدماء والفضلات الى النهر.

-ورمي المخلفات الصلبة والسائلة على كتف النهر.

-وفتح ساقية من مجزرة الحلة الى النهر وكانت هذه الساقية قد اغلقت في السابق الا انه تمت اعادة فتحها بسبب عدم وجود رقابة بالمستوى المطلوب.

-واستغلال كتف النهر في منطقة الفارسي لرمي فضلات الجاموس والالبان واستغلال النهر لسباحة الحيوانات فيه.

-وقيام بعض ضعاف النفوس من اصحاب السيارات والسيارات الحوضية بتنظيف سياراتهم داخل النهر.

هذا غير تجاوزات المصانع المحاذية للنهر وغير المرخصة وقيامها بمد انابيب تحمل الفضلات الصناعية الى وسط النهر.

كل هذه الاسباب اضافة الى عدم الاعتناء بضفتي النهر وهدم جزء كبير من ضفتيه يشكل سهولة التجاوز مما حول النهر الى مكان خصب للامراض بدلاً من ان يكون عنصراً جمالياً للمدينة.

وسالناه: وهل ان البيئة في محافظة بابل ممثلة بنهر الحلة فقط؟

قال: بالطبع كلا ولكنه من العناصر المهمة اما العناصر الاخرى فأهمها الهواء الملوث بسبب التجاوزات الكبيرة التي تحدث من جراء زيادة المعامل والمصانع التي لاتملك شروط السلامة الصناعية لذلك تجد الدخان والابخرة والفضلات تتسرب محدثة خراباً بيئياً هذا غير معامل وكور الطابوق والمياه الجوفية والمياه الثقيلة التي تطفح من المجاري.. ومن غير المجاري خاصة في المناطق القديمة وقيام بعض اصحاب سيارات التنظيف برمي الفضلات قرب الاحياء السكنية وهذا من شأنه ان ينقل الامراض ويلوث التربة فوق كل هذا وذاك السموم المنبعثة من السيارات القديمة والتي تنبعث منها غازات قاتله حولت بنايات المدينة الى كتل سود اضافة الى الضوضاء الذي تحدثة هذه السيارات التي هي عبارة عن صناديق حديدية تسير في الشارع.

هذا التلوث لايؤثر في الانسان فقط بل يؤثر في الحيوان والطير ايضاً مثلما يؤثر الصيد بالقنابل والمواد الكيمياوية في صحة الانسان وصلاح المياه.

اجراءات بيئوية مهمة

ان حجم التلوث البيئي كبير جداً واذا لم تتخذ بصدده كل الاجراءات التي من شانها ايقاف التجاوزات والحد من ازديادها ومحاسبة كل من المتجاوزين لكي تصبح المدينة اجمل وعن اهم الاجراءات التي يجب ان تتخذ وتراها ضرورية:

-ضرورة التنسيق والتعاون في فرض الرقابة ومحاسبة المتجاوزين.

-التنسيق لغرض تنظيف ضفتي النهر.

-منع السيارات القديمة من الدخول الى المدينة.

-محاسبة اصحاب المعامل الذين يتجاوزون على البيئة.

-معالجة طفح المجاري واصلاح وابدال القديم منها.

-وضرورة تعاون البلدية والري والدوائر الاخرى

-اتخاذ الاجراءات الصحية لحماية المواطن.

-اهمية الاعتناء بضفتي النهر واستغلالها للتشجير وتسييج النهر لحمايته.

-منع اصحاب الكور الذين يلوثون البيئة.

-ضرورة توعية المواطن واستغلال الصحف والاذاعة والتلفزيون في موضوع التوعية البيئية.

-وضرورة اعطاء دور اكبر لمديرية البيئة في المحافظة حيث تقع على عاتقها مراعاة حماية البيئة في المدينة.

واخيراً هذه الاستغاثة وهذه الصرخة نتمنى ان تجد أذناً صاغية من قبل المسؤولين وان لاتكون مجرد صرخة في واد..

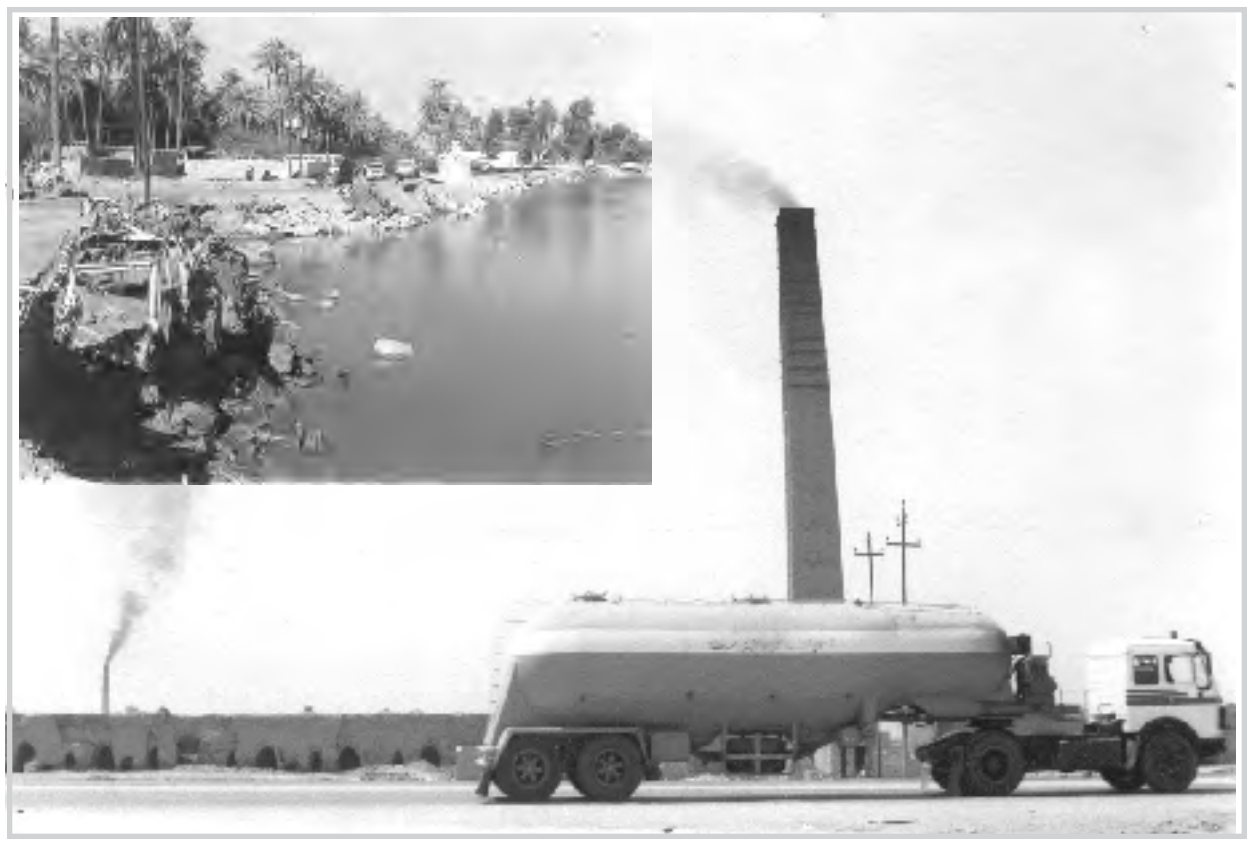

قوة لحماية المنشات النفطية بدلاً من الشركات الاجنبية

تولي الحرس الوطني مهمّات حماية خطوط نقل النفط والغاز في العراق

كركوك / ابراهيم خليل:

قال اللواء انور حمد امين قائد الحرس الوطني في كركوك من ان عناصره باشرت فعلياً في تامين الحماية للخطوط النفطية والغازية التي تمتد من حقول كركوك حتى مصافي بيجي غرب المدينة ومناطق (دبس) النفطية شمال كركوك وحقول الخبازة النفطية في القاطع الغربي لكركوك ايضا من قبل قوات الحرس العراقية التي تتمتع بتدريب وخبرة وكفاءة في العمل وبواقع فوجين مكونة من (٢٠٠٠) مقاتل للمساهمة في حماية ثروة العراق الوطنية وصلب اقتصاده الوطني الذي يعد النفط ضمانا للمستقبل ومن خلال تشكيل هذه القوى نعمل على قطع دابر الارهابيين والمخربين الذين يريدون ان يدمروا العراق ويوقفوا مشروعة النهضوي الذي سيجعل منه بلداً زاهراً. بعد سنوات من الحرمان والقهر التي عانى منها شعبنا طويلاً ...

قوة حماية خاصة

وبموضوع ذي صلة اكد مصدر نفطي مخول في كركوك من ان وزارة النفط قررت تشكيل قوة جديدة لحماية المنشآت ومؤسسات القطاع النفطي والتي ترتبط بها..والتي تعد اول قوة من نوعها بعد سقوط النظام السابق في ٤/٩ من العام الماضي.. بعدما كانت تعتمد على اداء الشركات الاجنبية..وقد اعلن عن تشكيل هذه القوة في بيان صحفي وزع الى وسائل الاعلام والصحفيين في مبنى محافظة كركوك والذي اوضح فيه من ان القوة التي يجري تشكيلها تدار من قبل مدير عام مرتبط بوزير النفط وتضم اقساماً في مناطق الوسط والشمال والجنوب..

وافاد البيان من ان مهمات القوة هي حماية الابنية التابعة للقطاع النفطي الادارية والفنية والهندسية وكل الدوائر والمؤسسات المرتبطة بوزارة النفط من دون ان يشر البيان الى تعداد هذه القوة..

وستعمل هذه القوة التي تضم عناصر كفوءة وشابة على ضمان الامن وحماية الابنية والمراكز النفطية والتي تشبه في ادائها شرطة النفط من التي حلت بعد سقوط النظام السابق وكانت تقوم بدورها في عموم العراق..

يشار الى ان مهمات حفظ الامن للخطوط النفطية والغازية والحقول والابار الى عناصر الحرس الوطني العراقي والتي كان قبل سقوط النظام السابق يتولى الجيش العراقي مهمات حماية الخطوط النفطية..

وقد تعرضت خطوط انابيب وحقول النفط والغاز الى عمليات تخريب وتدمير من قبل عصابات وفلول اجرامية وتخريبية تدميرية ادت الى الحاق الضرر بالمشاريع النفطية وباقتصاد العراق واسهامها في عرقلة عمليات البناء والاعمار وتامين الموارد المالية الازمة لتمويل هذه المشاريع من قبل مايرد من عائدات كما ان استقرار صادرات العراق يعد حافزا كبيرا لبد عمليات الاعمار الفعلية في عموم مدن العراق خاصة كركوك التي يرى فيها المراقبون انها ستكون مركزا تجاريا عالميا..

قوة الحرس الوطني

وقال اسماعيل احمد الحديدي نائب محافظ كركوك من ان تولي الحرس الوطني مهمات الامن للخطوط الخارجية والحقول واعادة تشكيل قوة للحماية هي الخطوة المهمة والتي طالبنا في تطبيقها منذ الاشهر الاولى بعد سقوط النظام السابق بدلا من منحها الى شركات خاصة او حراس اجانب والنتيجة كانت استمرار عمليات التخريب وايقاع الضرر في الاقتصاد الوطني العراقي..

وتوقع ان هذه الخطوة ستسهم في الحد من الهجمات وتمكين الخبراء النفطيين من ممارسة اعمالهم التطويرية والتنموية لخدمة العراق الجديد خاصة كركوك التي تعد من اغنى مدن العالم الا انها تعد من افقرها بسبب سياسات النظام السابق وعملياته ضد ابنائها في عموم كركوك..

تتمة المنشور على صـ ١

جـــدل حـــول الانـــتخـــابـــات

و كانت المفوضية العليا المستقلة لشؤون الانتخابات في العراق قد أصدرت بيانا مساء أمس أعلنت فيه عن استعدادها لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد،وفي كل مناطق البلاد من دون استثناء.

و أكدت "عزمها على ممارسة صلاحياتها الكاملة باعتبارها السلطة الادارية الوحيدة المكلفة قانوناً بمهمة تنظيم وأجراء الأنتخابات العامة في البلاد خلال المرحلة الانتقالية"، مذكرة بالمقابل بـ"انها لا تمتلك سلطة تشريع قوانين جديدة أو تعديل النافذة منها علاوة على انها لا تتخذ مواقف سياسية في هذا الشأن او سواه".

وكان رئيس المفوضية عبد الحسين الهنداوي قد استبعد تأجيل الانتخابات ،وصرح بإن مسألة التأجيل ليست سهلة وهي تتطلب إجماعا من قبل غالبية القوى السياسية بسبب عدم وجود تشريع قانوني يخول القيام بذلك، مشيرا إلى أن بإمكان المفوضية تقديم مقترحات محددة إلى الجهات المعنية بالأمر.

واضاف الهنداوي :"بالنسبة لنا ستتم الانتخابات في الوقت المقرر بموجب قانون ادارة الدولة".وقال :"نظريا لا يمكن تاجيل الانتخابات الا في حال حدوث كارثة سياسية".

و كان ١٧ حزبا عراقيا قد أصدروا بيانا مساء يوم الجمعة طالبوا فيه بتأجيال انتخابات الجمعية الوطنية لستة أشهر ، و هذه الأحزاب هي : الحزب الوطني الديمقراطي ،والحزب الديمقراطي الكردستاني ،والإتحاد الوطني الكردستاني ،وتجمع الديمقراطيين المستقلين ،والتجمع النسائي العراقي المستقل ،والحركة الإشتراكية العربية ،والحزب الإسلامي العراقي ،وحزب الوسط،وحزب الأمة ،وحركة الوفاق الوطني ،والتجمع القاسمي الديمقراطي ،وحزب النهضة الديمقراطي ،وحركة بين نهرين ،والإئتلاف الوطني الديمقراطي ،ومجلس شيوخ العشائر،والمجلس الوطني للمرأة،والتحالف الوطني الديمقراطي.

و قد جاء في البيان أنه ينبغي "بذل جهود جدّية ومشتركة لتوفير المستلزمات الأمنية والإدارية والفنية والسياسية الكفيلة بإجراء الإنتخابات بصورة سليمة وحرة ونزيهة. وهذا يتطلب إعادة النظر بالتأريخ المعلن لإجراء الإنتخابات القادمة في نهاية كانون الثاني بسبب الثغرات الجدّية والواسعة الناجمة عن إضطراب الوضع الأمني الداخلي وإشتداد النشاطات الإرهابية والتدخلات الخارجية المعادية. فضلا عن غياب التحضيرات الكاملة إداريا" وفنيا" وسياسيا" للإنتخابات. وتتطلب كذلك خلق مناخ وطني شامل يُتيح للفئات الشعبية والسياسية من جميع التيارات والمناطق ممارسة حقها الإنتخابي المشروع. لذا "يدعو المشاركون إلى تأجيل الإنتخابات وإجرائها خلال ستة شهور ليتسنى معالجة التغيرات القائمة في الوضع الأمني ولإستكمال الترتيبات الضرورية من النواحي التنظيمية والإدارية والفنية بالتعاون مابين المفوضية المستقلة للإنتخابات والحكومة والأمم المتحدة.

و كان الدكتور عدنان الباجه جي رئيس تجمع الديموقراطيين المستقلين قد أكد في مؤتمر صحفي يوم أمس ان الاحزاب والتيارات والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي طلبت تاجيل الانتخابات لن تقاطع جميعها اذا لم يتحقق مطلبها.

وقال الباجه جي :"ان رفض طلب التاجيل لا يعني ان كل المطالبين به سيقاطعون الانتخابات".واضاف :"سيتخذ كل حزب قرارا منفردا بالمقاطعة او المشاركة"، رافضا الكشف عما سيكون عليه موقف تجمعه واكتفى بالقول: "ندرس الامر في حينه".

واوضح ان المطالبة بالتاجيل هي "لمرة واحدة" حتى وان لم يتحسن الوضع الامني. وقال "مطلبنا هو لمرة واحدة حتى لو لم تتغير الظروف التي دعتنا الى طلبه حاليا".واضاف :"لسنا مستعدين لطلب تاجيل اخر لان تكرار التاجيل يؤدي الى نتائج سيئة والشعب لا يريد حكومة موقتة لفترة طويلة".

و اكد الباجه جي ان ما ورد في الدستور المؤقت عن مواعيد لا يمكن تاجيلها ومنها الانتخابات لا يعني انتخابات الجمعية الوطنية المؤقتة انما "يقصد بها انتخابات الجمعية الوطنية الدائمة التي سيتم اختيارها في نهاية العام ٢٠٠٥ بعد ان تقر الجمعية الوطنية المؤقتة الدستور الدائم"، على حد قوله.

واعتبر ان التاجيل يتطلب "التوافق بين الحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة والامم المتحدة".

وذكر الباجه جي بانه كان منذ شهر يعارض التاجيل موضحا بان الاختيار تحدد في الفترة الاخيرة "بين انتخابات ناقصة غير صحيحة وما يترتب عليها من نتائج وخيمة وبين التاجيل" . وقال "اخترنا اهون الشرين".

بالمقابل اعتبر الباجه جي ان تاجيل الانتخابات "يصب في مصلحة الجميع حتى في مصلحة الفصائل الشيعية التي تريد اجراءها في موعدها".

وقال "ان انتخابات غير صحيحة ناقصة سيطعن فيها وقد تؤدي الى تفاقم الوضع الامني" واضاف ان "التوصل الى حل عبر الحوار هو الافضل".

ومن جهة ثانية قال الدكتور مثنى حارث الضاري الناطق الاعلامي باسم هيئة علماء المسلمين في العراق أن الهيئة لن تشارك في الانتخابات حتى لو أجلت ذلك إن الهيئة ترى أن من غير الممكن إجراء الانتخابات في العراق في ظل ظرف الاحتلال وأضاف الضاري: "لعل الأحزاب التي دعت إلى تأجيل الانتخابات قد بدأت تعتقد بوجهة نظرنا"، محذراً في الوقت نفسه من أن ينظر إلى الأحزاب التي طالبت بتأجيل الانتخابات على إنها أحزاب سنية.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أكد ، بعد الاعلان عن العريضة المطالبة بالتأجيل ، عن رغبته في إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المقرر. وقال بوش للصحفيين بمزرعته في تكساس إن هذا الموعد حددته اللجنة الانتخابية.

مدير دائرة الفساد الاداري في نينوى لـ (المدى):

نحقق في (٣٥٠) حالة فساد ورشاوى وصولاً الى احقاق الحق وحماية المال العام

الموصل / مكتب المدى
عبد الكريم الكيلاني

تشكلت دائرة مكافحة الفساد الاداري في محافظة نينوى ٢/ ١ / ٢٠٠٤ لمواجهة قضايا الرشوة والاختلاسات وسوء استخدام السلطة والتلاعب الحاصل في دوائر الدولة. اوساط رفيعة تسنمت مناصب مهمة في هذه الدائرة وكان لها دورمهم في إيقاف هذا الغزو اللاأخلاقي في مجتمعنا بالرغم من الصعوبات والعقبات الكثيرة التي واجهت العاملين في هذا الفريق لاجتثاث كل البؤر الموبوءة بالفساد والانتهازية والتسلط ولردم الهوة الآخذة بالانتشار في ظل الفراغ الأمني واستغلال بعض من البيروقراطيين للانسان العراقي.

(المدى) التقت السيد وليد كشمولة مدير دائرة الفساد الاداري في محافظة نينوى للتعرف على الانجازات والمهمات الموكلة لفريقه وحول بعض الاسماء التي يدار حولها التحقيق والتحري:

اختلاسات ورشاوى

السيد كشمولة يقول: ان دائرة مكافحة الفساد الاداري في الموصل تعمل في التحقيق بقضايا النزاهة من دون ان تعلن اسماء المتهمين او التشهير بها والقضاء يأخذ مجراه بعد سير الحملة التحقيقية، وان الشكاوى المقدمة من قبل موظفي الدوائر حول عدد من مديري الدوائر أثبتت صحة مانقوم به من إجراءات سريعة ومكثفة لاحالتها الى القضاء لكي تأخذ مجراها الصحيح فيما وصلت عدد القضايا التي يتم العمل فيها بدائرتنا الى أكثر من (٣٥٠) حالة منذ البدء بالعمل في دائرة مكافحة الفساد الاداري مطلع العام الجاري وهذه القضايا جمعت أدلتها ويأخذ أقوال الشهود لأثبات الشكاوى ثم إحالتها الى المحاكم المختصة وهناك أحكام تراوحت من عام الى خمسة أعوام ومن خمسة أعوام الى عشرة ..صدرت بحق من ساء التصرف بالمال العام.

وعن الاختلاسات في دوائر الدولة قال وليد كشمولة: ان تنفيذ قوانين القضاء العراقي هو الطريق الذي نتبعه في مثل هكذا قضايا حيث هناك قضايا أحيلت الى القضاء ولم تثبت صحتها والتي لم يصدر عن أي قضية في المحاكم أي قرار وهناك شكوك حولها فأن دائرتنا تستقبلها بكل رحابة صدر .

تحقيق النزاهة

فيما وقال السيد وليد كشمولة: لقد منحت الدائرة صلاحية مراقبة الاموال المتسلّمة من جهات غير عراقية لأدارة المشاريع المنفذة في الموصل والتحقيق في الشكوك التي تحوم حول هذه الاموال من اختلاسات وتلاعب ومن ثم إحالتها الى المحاكم المختصة فيما تعمل ملاكاتنا مع دوائر الدولة لضمان سلامة العمل من دون وجود فساد إداري واستئصاله من جسدها حيث إن عملنا انساني بالدرجة الاولى وتطبيق القانون والتكتم على أمور يعدها بعضهم ان التشهير بها ضروري وهذا مخالف لأعراف عملنا المهني.

وفي نهاية حديثه قال السيد كشمولة : أوجه شكري لأبناء مدينة الموصل في مختلف الشرائح والمسؤولين والسادة رجال الدين والشيوخ ووجهاء المدينة وعشائرها وللصحفيين على تواصلهم الجاد معنا من أجل مدينة خالية من الفساد الاداري.

الى وزارة التربية مع التحية

كتب الطلبة الجديدة على الارصفة.. والمفصولون السياسيون بلاخدمة.. واحتسابات الرواتب مازالت قلقة

متابعة / عامر القيسي

كيف تسربت الكتب؟

لقد اوشك الربع الاول من السنة الدراسية الحالية على الانتهاء، ومازال الطلبة، يدرسون اما بكتب قديمة ممزقة او بشرائها بمبالغ غير معقولة او بدون كتب في اكثر المواد.

ولاأخفي سراً ان الكتب الجديدة و(بالسليفون) كما يقال متوفرة وبأعداد كبيرة في سوق المتنبي أولاً وعلى ارصفة شوارع الباعة في بغداد الجديدة والباب الشرقي وباب المعظم..الخ وهي كتب جديدة للعام الدراسي الحالي (ورسمية) أي انها مطبوعة لوزارة التربية خصيصاً فهل سأل احد المسؤولين عن هذا السر؟ وكيف تتوفر هذه الكتب على الارصفة ولاتتوفر على رحلات الطلبة؟ ان الوزارة... مطالبة باجراء تحقيق فوري عن هذه الحالة، كيف تسربت هذه الكتب من المخازن ومن المسؤول عن ذلك، وهل وصلت الكتب الى الارصفة من المنشأ مباشرة!! وهل تعلم وزارة التربية ان نصف وقت التدريس في جميع المراحل يذهب هدراً في الكتابة على السبورة ثم اعادة الكتابة في الدفاتر تعويضاً اولاً لمشكلة نقص الكتب هذه.

هذه حقيقة واضحة بأمكانهم التأكد منها في كل مدرسة وعلى كل رصيف ومع كل معلم او مدرس، ولن نذهب بعيداً في الظنون لنناقش فيض التصريحات عن توفر الكتب ونسبة توفرها للطلبة وعن.. وعن...!!

اسئلة كثيرة تخص هذا الموضوع ينبغي التوقف عندها بكل جدية والسؤال الاهم.

❖كيف تسربت كتب الطلبة الى الارصفة؟

عودة بلاخدمة

المبررات كثيرة والاسباب اكثر ولكن هل هي مقنعة او منطقية يقال وهذا صحيح، ان وزارة التربية اكثر الوزارات (رأفة) بالمفصولين السياسيين، واعادت الكثير منهم وهي مشكورة على ذلك لكنها عطلت الفقرة الثانية من قرار الاعادة الحاصة باحتساب، فترة الفصل السياسي لاغراض الراتب والتقاعد، بالرغم من ان وزارات كثيرة نفذت هذه الفقرة بدون اية اعتراضات ادارية او مالية.

وعليك ان تتصور مثلاً ان معلماً معاداً للخدمة بعمر الخمسين عاماً يتسلم راتباً يقل عن راتب الحارس المدرسي، بحجة الخدمة الفعلية!! حارس المدرسة (١٨٧) الف دينار عن خدمة شهر واحد فعلي!!

أين العدالة في مثل هذه الرؤية الحسابية والكثير من الزملاء شكوا لنا واقعهم هذا، وعجزت مراجعاتهم عن ايصالهم الى مطلبهم المبدئي وهو حق ايضا في تنفيذ قرار اعادتهم أولاً واحتساب فترة الفصل السياسي خدمة فعلية ثانياً، هذا اذا ماغضضنا الطرف عن انهم قد (ابعدوا) على حد قول احد مسؤولي الملاك الى أطراف المحافظات وبذلك يذهب اكثر من ربع مايأخذونه، كأجور نقل وصرفيات اضافية آخرى.

استقطاعات كبيرة

لاندري لماذا يتحمل الموظف في وزارة التربية مسؤولية اخطاء موظفي قسم الحسابات لديهم الذين يبدلون الرواتب صعودا ونزولاً للشهر الرابع على التوالي مرة بسبب الخدمة واخرى بسبب الشهادة وثالثة بسبب بيانات غير صحيحة ورابعة بسبب اغفاءة الموظف المسؤول عن ارزاق العالم، واذا ماقتنعنا بان كل هذه الاخطاء ممكنه، الحدوث ولن نخلق من (الحبة كبة) كما في المثل الشعبي، فلماذا يجري استقطاع المبالغ الاضافية المصروفة سهواً ، بأقساط تقصم ظهر الراتب من الوسط.